

Distr.: General
11 November 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ١٩٨٣ (٢٠١١)، الذي دعاني فيه المجلس إلى تقديم مزيد من المعلومات إذا اقتضى الأمر عن الإجراءات الدولية العاجلة والمنسقة لكبح أثر وباء الإيدز في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

وخلال السنوات الخمس التي تلت اتخاذ القرار ١٩٨٣ (٢٠١١)، حدثت تطورات عديدة في الجهد العالمي لمكافحة وباء الإيدز. فقد أحرز تقدم هائل في الجهود الرامية إلى توسيع نطاق العلاج الطبي للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، مما أسفر عن انخفاض كبير في عدد الوفيات الناجمة عن مرض الإيدز. وفي الوقت نفسه، فإن أعداد الإصابات الجديدة بين البالغين لا تزال ثابتة عند نحو ١,٩ مليون إصابة سنوياً. وفي ضوء هذين الاتجاهين المستقلين، من المرجح أن يصبح انقطاع علاج فيروس نقص المناعة البشرية المنقذ للحياة بسبب التراجع انقطاعاً أكثر شيوعاً. ويكتسي هدف القضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، كما يرد في الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة، أهمية أثناء النزاع وبعد انتهائه على حد سواء. وسيطلب تحقيق هذا الهدف تعزيز جهودنا التعاونية.

وخلال الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالقضاء على وباء الإيدز، المعقود في حزيران/يونيه عام ٢٠١٦، قام برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإدارة عمليات حفظ السلام بتنظيم نشاط جانبي بعنوان "فيروس نقص المناعة البشرية والأمن: الماضي والحاضر والمستقبل". ونبه المشاركون إلى ضرورة التصدي بحزم لفيروس نقص المناعة البشرية ولأسبابه الاجتماعية العالية المخاطر، من قبيل العنف الجنسي أثناء النزاعات والأزمات الإنسانية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

151116 151116 16-18461 (A)



وبالتوازي مع الاجتماع الرفيع المستوى، أجرى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإدارة عمليات حفظ السلام استعراضاً لتنفيذ القرار ١٩٨٣ (٢٠١١). ورغم أن مجلس الأمن دعا في ذلك القرار إلى القيام باستجابة عالمية لكبح فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حالات النزاع وما بعد النزاع، بدعم من الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، فإن الاستعراض ركز على الدور البالغ الأهمية لعمليات حفظ السلام باعتبارها جزءاً من الجهد العالمي.

وخلص الاستعراض إلى أن توفير التدريب وتقديم الخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية مسألة شبيهة عامة لأفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، بينما يتوقف إدماج تقديم الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في الأنشطة المقررة على عدد من العوامل من بينها ولاية البعثة والموارد المتاحة وإقامة شراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. إضافة إلى ذلك، ركز الاستعراض على ضرورة إقامة روابط بين الجهود الرامية إلى التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والجهود الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وأشار الاستعراض إلى ضرورة زيادة تعزيز التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية في حالات الطوارئ، بما في ذلك حالات النزاع وما بعد النزاع، بتطبيق أحدث المعارف وكفالة الاستخدام الأكثر فعالية للموارد المحدودة.

ووجد الاستعراض أن ما لا يقل عن ست عمليات لحفظ السلام قامت بإدراج الإعلام والتوعية المتصلين بفيروس نقص المناعة البشرية في مهام البعثات الصادر بها تكليف^(١). وأسهمت هذه البعثات في الاستجابات الوطنية لمكافحة الإيدز عن طريق توفير برامج التوعية والدورات التدريبية للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية لصالح القوات المسلحة الوطنية وقوات الشرطة الوطنية والمقاتلين السابقين والأشخاص المشردين داخلياً، وتدريب المثقفين الأقران ضمن أفراد القوات النظامية الوطنية وتوسيع نطاق الاختبار الطوعي وتقديم المشورة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، وتوزيع الرفالات والعلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس لتشمل السكان المضيفين. ويتوقف مدى إدماج الأنشطة الخارجية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في المهام المقررة على نطاق ولاية البعثة، ومستويات الموارد

(١) بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

البشرية والمالية المتاحة، ومستوى التعاون مع كيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وهذا التعاون ييسر أيضا انتقالا أسلس إلى مرحلة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة بعد انتهاء النزاع.

ومنذ اتخاذ القرار ١٩٨٣ (٢٠١١)، ازدادت قوة الاعتراف بالصلات القائمة بين العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وزيادة خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وحث مجلس الأمن في قراره ٢١٠٦ (٢٠١٣) كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والجهات المانحة على دعم تطوير وتعزيز قدرات النظم الصحية الوطنية وشبكات المجتمع المدني من أجل تقديم المساعدة المستدامة للنساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز أو المتضررات منه في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع. ويعمل مستشارو شؤون حماية المرأة ومسؤولو التنسيق في عدة بعثات^(٢) على تعميم مراعاة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أنشطتهم وحواراتهم السياسية والتدابير الوقائية التي يتخذونها. ولكن من الضروري تعزيز الإجراءات الرامية إلى إقامة هذه الروابط.

وطلب مني مجلس الأمن في قراره ١٩٨٣ (٢٠١١) أن أعزز العمل الجاري لمنع ومكافحة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وفي تقريرتي عن مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/71/97) لمؤكد فقط إيماني القوي بأن هذه المنظمة لا ينبغي أبداً أن تظل صامتة أو غير مبالية في مواجهة الحوادث المبلغ عنها، بغض النظر عن الجاني، بل حددت أيضا استراتيجية شاملة لضمان أن تعمل كيانات الأمم المتحدة بنشاط ووحدة.

وقد انتقل التصدي للإيدز من إدارة الأزمات العالمية في حالات الطوارئ إلى بذل جهد منهجي لتقديم الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية على المستوى المطلوب للقضاء على الإيدز بوصفه يشكل تهديدا على الصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠. وتؤكد اتجاهات البيانات على أهمية استمرار مشاركة الأمم المتحدة في سياقات النزاع وما بعد انتهاء النزاع خلال هذه المرحلة من التصدي للمرض.

ومن أجل كفاءة الاستخدام الأنجع للموارد المحدودة المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة، يوصي الاستعراض بتعزيز الآلية المخصصة لإجراءات الأمم المتحدة المشتركة لمكافحة الإيدز

(٢) بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعميلة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وعميلة الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

في حالات الطوارئ، بما في ذلك حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، لتعكس أحدث الالتزامات الدولية بشأن الإيدز والعنف الجنسي المتصل بالتراعات، وتطبيق أحدث المعارف بشأن الاستجابات الفعالة لفيروس نقص المناعة البشرية في شتى السياقات. وينبغي أن يشمل هذا إطاراً مستكملاً للتعاون بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة يتجاوز برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإدارة عمليات حفظ السلام دعماً للتصدي للإيدز في حالات الطوارئ وأن يعكس المزايا النسبية لكل كيان ودوره والمسؤوليات التي يضطلع بها. وينبغي لهذا الإطار أن يحدد بوضوح المهام التي يؤديها كل كيان منها في الميدان وكذلك في المقر.

وإنني أعول على دعمكم وتأييدكم لاستمرار هذا العمل المهم، وأشجع خلفي على المضى قدماً به.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.